الاقتصاد والأعمال

النفط الكويتي يرتفع إلى 67.15 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 69 سنتا في تداولات أول امس ليبلغ 67ر15 دولار امريكي مقابل 66ر46 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الاسواق العالمية صعدت أسعار النفط حوالي 1 في المئة أول أمس مسجلة أكبر مكاسبها الفصلية في عشر سنوات بدعم من عقوبات أمريكية على إيران وفنزويلا وتخفيضات الإمدادات التي تقودها (أوبك) وهو ما طغى على القلق من تباطؤ اقتصادي عالمي.
وصعدت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق 57 سنتا لتبلغ عند التسوية 39ر68 دولار للبرميل وارتفعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 84 سنتا لتبلغ عند التسوية 14ر60 دولار للبرميل.

تحقق أول فائض بعد عجز متصل دام ثلاث سنوات مالية على التوالي

«الشال»: 22.790 مليار دينار إيرادات متوقعة لموازنة 2019/2018

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن النفط والمالية العامة – مارس 2019 لقد انتهت السنة المالية 2018/2019، وللتذكير، فقد قدرت اعتمادات المصروفات، في الموازنة، بنحو 21.5 مليار دينار كويتي. وبلغت تقديرات جملة الإيرادات، في الموازنة، نحو 15.089 مليار دينار كويتي، قدرت الإيرادات النفطية والغاز منها بنحو 13.317 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 88.3% من جملة الإيرادات، وتم تقدير الإيرادات النفطية طبقاً للأسس التالية: حصة إنتاج نفط خام تعادل 2.8 مليون برميل يومياً، وسعر تقديري لبرميل النفط الكويتي يبلغ 50 دولار أمريكي للبرميل، وسعر الصرف المعتمد 302 فلس للدولار الأمريكي، بالاضافة الى ايرادات الغاز البالغة نحو 226.5 مليون دينار كويتي، وخصم تكاليف الإنتاج المقدرة بمبلغ 2.341 مليار دينار كويتي. وقدرت الإيرادات غير النفطية بنحو 1.772 مليار دينار كويتي، وعليه، بلغ العجز الافتراضي، المتوقع في الموازنة، نحو 6.411 مليار دينار كويتي، من دون اقتطاع نسبة الـ10% من جملة الإيرادات، لصالح احتياطي الأجيال القادمة، ولكن، ما يهم هو النتائج الفعلية في الحساب الختامي.

وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للسنة المالية 2018/2019 –من أبريل 2018 إلى مارس –2019، نحو 68.5 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 18.5 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 37%، عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة والبالغ 50 دولار أمريكي للبرميل، وكانت السنة المالية الفائتة 2017/2018، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 54.5 دولار أمريكي، أي أن معدل سعر برميل النفط الكويتي للسنة المالية 2018/2019 أعلى بنحو 25.7% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية 2017/2018.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية للسنة المالية 2018/2019، بكاملها، بما قيمته نحو 21.018 مليار دينار كويتي، أي أعلى بما نسبته نحو 57.8% عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية، بكاملها، والبالغة نحو 13.317 مليار دينار كويتي، ومع إضافة نحو 1.772 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة الإيرادات المتوقعة، خلال السنة المالية بكاملها نحو 22.790 مليار دينار كويتي.

ولو تحقق ذلك، وبافتراض صرف كل المقدر بالموازنة والبالغ نحو 21.5 مليار دينار كويتي، ومن دون إقتطاع ما يرحل لإحتياطي الأجيال القادمة لأنه أمر لا معنى له في حالة تحقق عجز يمول من الإحتياطي العام أو بالإقتراض بضمان إحتياطي الأجيال القادمة، فمن المتوقع أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2018/2019 فائضاً إفتراضياً قيمته نحو 1.3 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا توفيراً في جملة المصروفات الفعلية بحدود 3.3% أسوة بالسنة المالية الفائتة 2017/2018، سوف تنخفض المصروفات الفعلية إلى نحو 20.8 مليار دينار كويتي، وهو مجرد تقدير، حينها سوف تسجل الموازنة العامة فائضاً بحدود 2 مليار دينار كويتي، وفي كل الأحوال، استطاعت الموازنة العامة تحقيق فائض حقيقي بعد عجز متصل دام ثلاث سنوات مالية على التوالي.

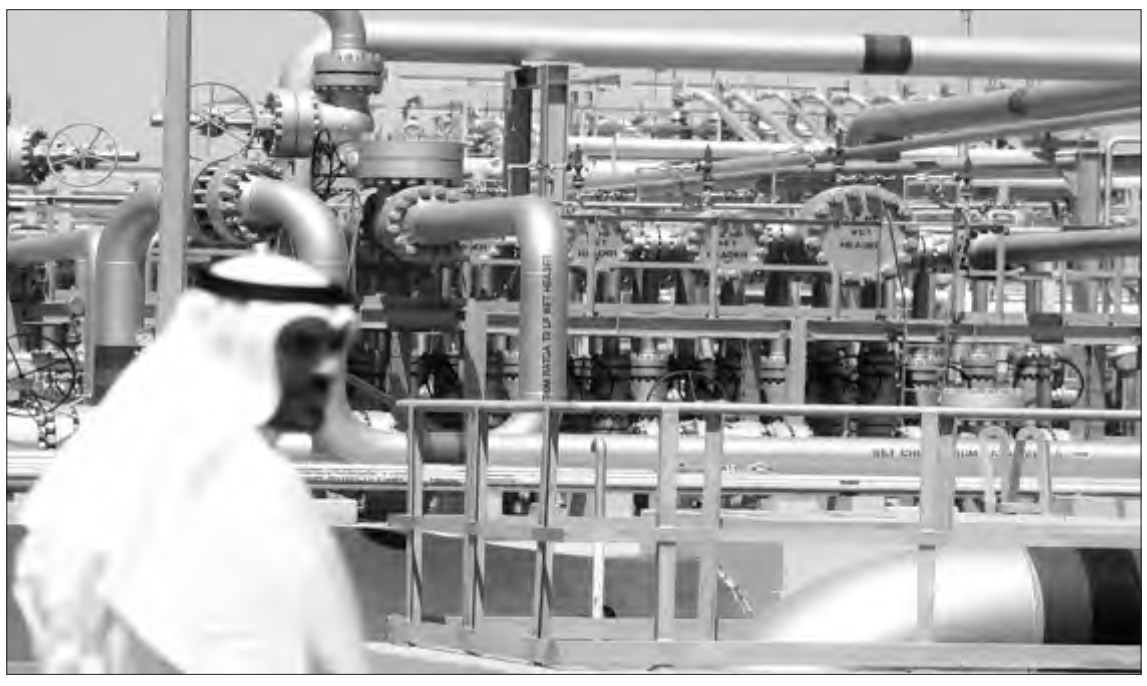

في عام 2040 .. مقارنة بنحو 33.9% خلال 2017

إنتاج الشرق الأوسط سيبلغ 36.6 بالمئة من حجم النفط العالمي

ذكر تقرير الشال الأسبوعي عن توقعات الطاقة أن تقرير توقعات الطاقة والصادر عن شركة «بريتش بتروليوم» (BP)، والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني، يشير إلى تقدير نمو حجم الناتج المحلي العالمي إلى نحو الضعف في عام 2040 نتيجة النمو السريع والمزدهر في اقتصادات الدول الناشئة والنامية حسب سيناريو التحول المتطور (Evolving Transition Scenario) ، ذلك زيادة الطلب على الطاقة بالعالم بنحو الثلث، وثلثي تلك الزيادة لكل من الهند والصين إضافة إلى بعض دول آسيوية أخرى.

ويشير التقرير إلى أن معدل نمو إستهلاك النفط، خلال الفترة (2017–2040) قد ينخفض إلى نحو 0.3%، مقارنة مع نحو 1.3% خلال الفترة (1995–2017) أي إلى أقل قليلاً من ربع مستواه التاريخي. كذلك انخفاض معدلات النمو لاستهلاك كل من الغاز الطبيعي والطاقة المائية والفحم الأكثر تلويثا، إلى نحو 1.7% و1.3% و–0.1% خلال فترة (2017–2040) على التوالي مقارنة بنحو 2.5% و2.3% و2.4% للفترة (1995–2017)، بينما سوف تزيد معدلات النمو لإستهلاك الطاقة الذرية إلى نحو 1.1% للفترة (2017–2040) مقارنة بنحو 0.6% بالفترة (1995–2017). ومن ناحية أخرى، يتوقع التقرير إنخفاض في معدلات نمو انتاج النفط التقليدي والغاز الطبيعي والفحم إلى نحو 0.3% و1.7% و–0.1% خلال فترة (2017–2040) على التوالي مقارنة بنحو 1.4% و2.7% و2.4% للفترة (1995–2017).

وسيبلغ إنتاج منطقة الشرق الأوسط، في عام 2040، ما نسبته 36.6% من حجم إنتاج النفط العالمي، مقارنة بنحو 33.9% في عام 2017، وستنتج أمريكا الشمالية ما نسبته 23.3% من الإجمالي (الولايات المتحدة الأمريكية 16.5%) في عام 2040 مقارنة بنحو 20.6% (الولايات المتحدة الأمريكية 13.2%) في عام 2017، وستنتج كومنولث الدول المستقلة ما نسبته 15.7% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (روسيا الاتحادية 12.8%) في عام 2040 مقارنة بنحو 15.8% (روسيا الاتحادية 12.5%) في عام 2017، وستنتج أفريقيا ما نسبته 7.4% من حجم الإنتاج النفطي العالمي في عام 2040 مقارنة بنحو 9.1% في عام 2017، وآسيا الباسيفيك ما نسبته 6.2% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (الصين 3.6%) في عام 2040 مقارنة نحو 8.8% (الصين 4.6%) في عام 2017، وستنتج أوروبا ما نسبته 2.3% من حجم الإنتاج النفطي العالمي مقارنة بنحو 3.8% في عام 2017.

وسوف تستهلك دول آسيا الباسيفيك نحو 42.4% من حجم الاستهلاك النفطي العالمي (الصين 14.8%، الهند 9.2%، باقي الدول 18.4%) في عام 2040 مقارنة بنحو 36% (الصين 13.4%، الهند 4.9%، باقي الدول 17.8%) في عام 2017)، بينما ستستهلك أمريكا الشمالية نحو 18% (الولايات المتحدة الأمريكية 14.3%) في عام 2040 مقارنة بنحو 23.6% (الولايات المتحدة الأمريكية 19.3%) في عام 2017، وستستهلك منطقة أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 15.1% (روسيا الاتحادية 3.4%) في عام 2040 مقارنة بنحو 20.3% في عام 2017، ذلك يعني إستمرار إنتقال ثقل الاستهلاك إلى الشرق، وسوف يصبح إستهلاك آسيا أكثر من ضعف إستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية، بينما سوف تبلغ إنتاج آسيا الباسيفيك من النفط نحو 26.6% فقط من حجم إنتاج أمريكا الشمالية في عام 2040، أي أن حاجتها للإستيراد أعلى بكثير.

«التجارة»: 74.5 ألف دينار رسوم وسم 1.5 طن معادن ثمينة خلال فبراير

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أن إجمالي وزن المعادن الثمنية الموسومة خلال شهر فبراير الماضي بلغ نحو 571ر1 طن حصلت عنها رسوما تقدر ب 5ر74 الف دينار كويتي (نحو 8ر245 الف دولار امريكي) . وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس السبت ان وزن الذهب المحلي والخارجي الموسوم بلغ نحو 1220 كيلوغراما حصلت عنه رسوما تقدر بنحو 61 ألف دينار (نحو 201 الف دولار). واضافت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 22 بلغت 114 كيلوغراما في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 5ر354 كيلوغرام. وذكرت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 21 بلغت 508 كيلوغرامات في حين بلغت كمية الذهب الخارجي نحو 92 كيلوغراما.

وبينت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 18 بلغت نحو 10 كيلوغرامات في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 140 كيلوغراما.

وبينت (الوزارة) أن كمية السبائك الذهبية الموسومة بلغت 9ر254 كيلوغرام حصلت عنها رسوما تقدر بنحو 12745 دينارا (نحو 42 الف دولار) في حين بلغت كمية السبائك الفضية 3ر95 كيلوغرام وحصلت رسوما عنها بنحو 476 دينارا (نحو 1500 دولار امريكي).

واشارت الى ان إدارة المعادن الثمينة بالوزارة أصدرت 158 كشفا حول المشغولات للتخليص ومطابقة البيان الجمركي فضلا عن 210 شهادات للسبائك والماركات والمعادن المعفاة من الختم وحصلت عنها رسوما تقدر بنحو 1472 دينارا (نحو 4857 الف دولار).

واوضحت أنها فحصت أيضا 1127 عينة تم إدخالها إلى البلاد كما أنجزت معاملتين لإعادة تحليل نحو 395 غراما. يذكر أن وزارة التجارة والصناعة تمارس دورها الرقابي على كمية وعيار الذهب سواء من الداخل أو الخارج للتأكد من مطابقتها للمعايير وضمان عدم حصول أي عملية غش قد يقع فيها المستهلكون.

تورونتو تحتضن المؤتمر الاقتصادي الأول بين الكويت وكندا 8 أبريل المقبل

تحتضن العاصمة الكندية تورونتو المؤتمر الاقتصادي والمالي الاول بين الكويت وكندا في الثامن من ابريل المقبل بغرض تعزيز التجارة البينية والاستثمار في موارد اقتصادية متنوعة بما يصب في مصلحة اجيال المستقبل.

وقالت سفارة الكويت في كندا في بيان لوكالة الانباء الكويتية (كونا) أمس السبت ان المؤتمر سيوفر منصة لتبادل وجهات النظر الخاصة بالانظمة الوطنية واولويات الكويت وكندا في تنويع الموارد الاقتصادية للأجيال المقبلة وتشجيع زيادة الاستثمارات المباشرة والتجارة في قطاعي الخدمات والبضائع ورفع الحواجز التي تعيق ذلك بين البلدين.

واوضحت السفارة ان «مهمة الحكومة الكويتية تتمثل في المبادرة بعقد اجتماعات عديدة بين الجانبين بما يفضي الى التوصل الى اتفاقيات وشراكات بين حكومتي الكويت وكندا وكذلك بين القطاعات الخاصة والصناعية».

وذكرت انه من المقرر ان يرأس وزير المالية الكويتي الدكتور نايف الحجرف وفد الكويت الى المؤتمر والذي يضم ممثلين عن القطاعين الحكومي والخاص ومنهم الهيئة العامة للاستثمار وشركة بترول الكويت والمركز المالي الكويتي ووزارة التعليم العالي وغرفة التجارة والصناعة الكويتية الى جانب عدد من ممثلي القطاع الصناعي.

واكدت ان مساعي تعزيز الروابط الدبلوماسية والاستثمارات بين الكويت وكندا وكذلك التبادلات التجارية والثقافية سوف تشرك كندا في عملية تطوير الخطة التنموية الحكومية (رؤية الكويت 2035).

ولفتت الى ان «الخطط التي وضعتها الكويت تقدم فرصا للشركات الكندية في قطاعات متعددة بما فيها قطاع المعلومات والاتصالات التقنية والنفط والغاز والطاقة المتجددة والكهرباء والماء والاسكان والتنمية الحضرية والرعاية الصحية والتعليم والمواصلات والسياحة».

«المالية»: تحصيل 1.282 مليار دينار إيرادات غير نفطية

عن تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة – فبراير 2019 ، قال تقرير الشال الاسبوعي : تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية شهر فبراير 2019 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر الحادي عشر من السنة المالية 2018/2019 قد بلغت نحو 18.433 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 122.2% من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 15.089 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2019/02/28، نحو 217.15 مليار دينار كويتي أي بما نسبته نحو 128.8% من الإيرادات النفطية والغاز المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 13.317 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 93% من جملة الإيرادات المحصلة. وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 68.5 دولار أمريكي خلال ما مضى من السنة المالية الحالية 2019/2018. وتم تحصيل ما قيمته نحو 1.282 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 116.521 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1.772 مليار دينار كويتي، أي أن المحقق إن إستمر عند هذا المستوى، سيكون أدنى للسنة المالية بكاملها بنحو 373.3 مليون دينار كويتي عن ذلك المقدر. وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 21.5 مليار دينار كويتي، وصرف فعلياً –طبقاً للنشرة– حتى 2019/02/28 نحو 13.381 مليار دينار كويتي، وتم الإلتزام بنحو 1.416 مليار دينار كويتي وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات – الفعلية وما في حكمها– نحو 14.797 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات نحو 1.345 مليار دينار كويتي.

ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر الحادي عشر من السنة المالية الحالية، قد حققت فائضاً بلغ نحو 3.637 مليار دينار كويتي، قبل خصم الـ10% من الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، علماً بأن معدل الإنفاق الشهري سوف يرتفع مع نهاية السنة المالية. ورقم الفائض مع نهاية السنة المالية يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية، أي شهر مارس الحالي، ونتوقع له أن ينخفض إلى ما بين 1–1.5 مليار دينار كويتي نتيجة إستمرار أسعار النفط عند مستواها الحالي.

«بوبيان» يحقق 56.2 مليون دينار أرباحاً صافية

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً صافية (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 56.2 مليون دينار كويتي، مسجلاً ارتفاعاً بلغ نحو 8.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 17.9%، مقارنة بنحو 47.7 مليون دينار كويتي في عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وبذلك، ارتفع الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 10.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 14.1%. وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 14.15 مليون دينار كويتي أي نحو 11.3%، حين بلغ نحو 139.72 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 125.57 مليون دينار كويتي لعام 2017. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 12.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 12.1%، وصولاً إلى نحو 120.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 107.4 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 2.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 20.7%، وصولاً إلى نحو 13.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 11.1 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي إيرادات الإستثمار بنحو 2.98 مليون دينار كويتي، بسبب انخفاض صافي أرباح الاستثمارات المتاحة للبيع بنحو 3.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.4 مليون دينار كويتي في عام 2017. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعه نحو 3.9 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت نحو 7.3%، وصولاً إلى نحو 56.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 52.9 مليون دينار كويتي لعام 2017، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع كل بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 40.6% بعد أن كانت نحو 42.1%. وارتفع مخصص انخفاض القيمة بنحو 1.4 مليون دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع قاربت 6.3%، وصولاً إلى نحو 23.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 22.4 مليون دينار كويتي. والحصيلة تفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى 40.2% مقارنة بنحو 38% لعام 2017.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ قدره 374.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 9.4%، ليصل إلى نحو 4.345 مليار دينار كويتي مقابل 3.970 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017. وضمنه ارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 385.5 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 13.4%.